افتتاحية

# أقاليم العالم .. فرص ممكنة وتحديات معقدة


**أبو الفضل الإسناوى**

مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية


***إن قدرة القوى الدولية فى أقاليم العالم على مواجهة التداعيات، التى تفرزها عوامل الإرباك الطارئة، والتى ترسم حدود التوازن فى النظام الدولى، كما يراها دكتور إسماعيل صبرى مقلد، أستاذ العلاقات الدولية، ترتبط بمقدرة هذه القوى الدولية على التفاعل مع تحديات الواقع، وبكيفية استجابتها لها، كما ترتهن أيضا بمقدرتها على توفير الحلول الملائمة والفاعلة لمشكلاتها، وكذلك بمستوى إدراكها لطبيعة المخاطر التى تتهددها فى بيئة دولية حركية دائمة التغيير.***

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن التوازن المستقر أو غير المستقر فى النظام الدولى يتوقف على التفاعلات التى تغذيها القوى الدولية فى أقاليم العالم، والتى تتمحور حول مدى القدرة على النهوض، واستغلال الفرص الممكنة، أو الغرق فى مشكلات الواقع وتحدياته المعقدة.

ففى إقليم آسيا، تقدم اليابان نموذجا تنمويا، تمثلت أحد تجلياته فى القوة الناعمة، حيث حققت تلك الدولة، وفقا للتقرير العالمى للقوة الناعمة لعام ٢٠١٨، إنجازا كونها أول دولة آسيوية تصبح ضمن أفضل خمس دول عالميا فى القوة الناعمة. وفى الإقليم الإفريقى، هناك سعى جاد من قبل دوله إلى دعم ركائز السلم والأمن فى القارة، وتحقيق التنمية والاستقرار، ومواجهة الإرهاب، من خلال تطوير آليات عمل مجلس السلم والأمن الإفريقى.

وبالتوازى مع الرغبات الجادة فى استغلال الفرص الممكنة فى بعض الأقاليم، ثمة تحديات فى أقاليم أخرى، تمثل عائقا قويا أمام استقرارها والتنمية فيها، يعد من أهمها تحدى تصاعد الميليشيات فى بعض المناطق من العالم، والخلل المستمر فى النظام الاقتصادى فى أقاليم متعددة.

من ناحية أخرى، يمكن القول إنه رغم عدم التوازن بين أقاليم العالم، من حيث حجم استغلال الفرص ومواجهة التحديات، فإن كل إقليم لديه ميزة نسبية تنعكس بالضرورة على عملية التكامل بينها، التى تدعم حالة الاستقرار العالمى فى مواجهة التغيرات الطارئة على المناخ العام الدولى.

ومن منطلق استغلال الفرص الممكنة والتحديات التى تواجه أقاليم العالم، تعرض مجلة السياسة الدولية فى هذا العدد أربع دراسات. تركز اهتمام **الدراسة الأولى** على دور مجلس السلم والأمن الإفريقى فى حل وتسوية النزاعات، وبناء السلم فى القارة الإفريقية، حيث جاءت تلك الدراسة، التى أعدها دكتور عربى بومدين، أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر، بعنوان "مجلس السلم والأمن الإفريقى .. التجارب والأدوار"، لتجيب عن سؤال مركزى، هو: إلى أى مدى، أسهم مجلس السلم والأمن الإفريقى فى حل وتسوية النزاعات وبناء السلم فى القارة الإفريقية.وتناقش الدراسة، عبر مستويات مختلفة، التحديات التى تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقى فى قدرته على مواجهة التهديدات الراهنة والمستقبلية فى القارة، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وتهريب الأموال والبشر، ومخاطر الدولة الفاشلة، التى من أهمها الحروب الأهلية، وأيضا مدى استجابته واحتوائه لتلك الأزمات، وأفرقة الحلول فى ظل تصاعد التدخل الأجنبى.

ومن الحقائق التى لا يمكن إغفالها، والتى ناقشتها تلك الدراسة بالتفصيل، أن تنوع المشاريع التكاملية فى القارة كان سببا فى توسيع هوة الاختلاف داخل الإقليم الإفريقى، وجعل مسألة التكامل الأمنى غاية فى الصعوبة، نظرا لتشتت الجهود، وغياب الرؤية الواضحة، وفى الغالب، كما تقول الدراسة، الارتباط بالأجندات الدولية. وبالتالى، تبقى الإشكالية الأمنية فى القارة الإفريقية على رأس أولويات الاتحاد الإفريقى، ومؤسساته التنفيذية، خلال العامين المقبلين، خاصة أنها تثير فى جانب مهم منها حدود التفاعل الإقليمى، وعلاقتها بالنظام الإقليمى فى إفريقيا، الذى يشهد –كما تقول الدراسة– تعددا كثيفا فى أقطابه الإقليمية، وتفككا داخلها، فضلا عن اتساع إقليمها.

وإذا كان إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقى يعد مكسبا مؤسسيا جديدا، وامتدادا للمبادئ التى أسست عليها منظمة الوحدة الإفريقية، فإن تطويره كمؤسسة أمنية فى القارة بات من الضرورى، خلال الفترة المقبلة، نظرا لما يواجهه من تحديات متنوعة، وذلك لخدمة أهداف السلام فى القارة. وفى إطار السعى لتحقيق ذلك، ينبغى على مجلس السلم والأمن الإفريقى أن يدرج فى طريقة عمله، على المدين القصير والبعيد، مقاربات وأساليب تتيح له ضمان الحلول المناسبة للأسباب، والعوامل الكامنة وراء نشأة الأزمات. كما توصى الدراسة أيضا بإيلاء اهتمام خاص

لمتطلبات وتعزيز عملية السلام، وإعادة الإعمار فى الفترات التى تلى نهاية الأزمات.

وترصد **الدراسة الثانية**، التى أعدتها دكتورة نيبال جميل عزالدين، أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة السويس، بعنوان "أثر صعود الميليشيات على الاستقرار الإقليمى .. الحوثيون نموذجا"، اتجاهات العلاقة بين الميليشيات المسلحة، والاستقرار الإقليمى، كما عكستها الأدبيات النظرية، ثم تنتقل إلى الحالة العملية، عبر تحليل أسباب صعود جماعة أنصار الله الحوثية إلى السلطة فى اليمن، والتأثيرات الناتجة عن هذا الصعود فى الاستقرار الإقليمى.

وترجع الدراسة أسباب صعود ميليشيا الحوثى إلى السلطة فى اليمن إلى تصدع بنية الدولة الوطنية اليمنية المركزية، وضعف إدارة الحكومة اليمنية فى مواجهة مشكلات ما بعد ثورة فبراير ٢٠١١، بالإضافة إلى التكتيكات السياسية والعسكرية المتغيرة للحوثيين، وأثر المحاكاة على صعود الجيوش الموازية، حيث أدت التحولات التى شهدتها بعض دول الإقليم إلى تفكك أبنية الجيوش الوطنية الموحدة، وهو ما أسهم بدوره فى تشكيل جيوش "ما تحت الدولة".

وعلى صعيد مسارات مستقبل الحوثيين باليمن، طرحت الدراسة عدة سيناريوهات لم ترجح أحدها فى مواجهة الأخرى، على أساس أن اليمن يظل يواجه حالة أقرب إلى الصراع المفتوح. وخلصت الدراسة إلى أن ميليشيا الحوثى حاولت توظيف آليات داخلية، ومتغيرات إقليمية، خلال السنوات الأربع الماضية، للتحول من حرب عصابات إلى الاستيلاء على الدولة، والانتقال من تنفيذ الكمائن الصغيرة إلى استخدام الأسلحة الباليستية متوسطة المدى.

وتركز **الدراسة الثالثة**، التى أعدتها دكتورة سوزى رشاد، أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية فى جامعة ٦ أكتوبر، على تأثير استراتيجية القوة الناعمة لليابان فى تعزيز مكانتها الدولية. وتنطلق إشكالية تلك الدراسة، التى جاء عنوانها "القوة اليابانية الناعمة .. أدوار تعزيز المكانة"، من البحث فى مدى اكتساب استراتيجية القوة الناعمة أهمية تدريجية فى الدوائر الرسمية اليابانية، خاصة بعد فترة الركود الاقتصادى للبلاد، على خلفية الصين الصاعدة، والصورة السلبية لليابان فيما يتعلق بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتشير الدراسة إلى أن اليابان تمتلك موارد محتملة للقوة الناعمة أكثر من أى دولة آسيوية أخرى، وأنها استطاعت، من خلال استراتيجيتها الناعمة، أن تقدم نفسها كقوة دولية ذات مكانة تشارك بها القوى الكبرى فى العالم.

كما ترى الدراسة أن هناك قيودا لا تزال تواجه قوة اليابان الناعمة، التى باتت أمرا لا غنى عنه لتلك الدولة، التى ينمو رأس مالها باستمرار من تلك القوة، ارتباطا بالتوسعات المستديمة التى يشهدها اقتصادها، ومنها علاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية، واضطرابات عصر ترامب، وخطاباته المضادة لليابان، والداعية إلى فرض تعريفات جمركية على الصادرات من الصلب والألمنيوم، بالإضافة إلى أن اليابان لا تمثل القيم والمثل العالمية، التى تقوم عليها بعض الدول الغربية بنصرة حقوق الإنسان والديمقراطية، وعدم وجود مؤسسات إعلامية وتعليمية مهمة فى اليابان لإظهار صوتها عالميا، فضلا عن اختلاف اليابان اليوم عن القوى العظمى الأخرى، التى تتمتع بالقوتين الصلبة والناعمة معا، فهى تفتقر إلى القوة الصلبة.

أما **الدراسة الرابعة والأخيرة**، التى أعدها دكتور إبراهيم نوار، مستشار وزير الصناعة والتجارة المصرى السابق، فقد جاءت بعنوان "اختلالات النظام الاقتصادى العالمى ومحركات تغييره" لتناقش عوامل الخلل الهيكلية فى النظام الاقتصادى العالمى، سواء الخلل فى توزيع القدرات الإنتاجية، أو مناطق تركز التجارة العالمية، والتدفق العكسى للاستثمار الأجنبى المباشر، وهجرة العقول والمهارات البشرية إلى الدول المتقدمة.

وتنتهى الدراسة إلى أن محركات عدم الاستقرار تتفوق على مقومات النمو فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن، وهو ما يستدعى –وفقا للدراسة– ضرورة العمل الجدى من أجل إصلاح النظام الاقتصادى العالمى، وضرورة التصدى لكل عوامل الخلل الهيكلى فى ذلك النظام، الأمر الذى يضمن الحد من الانقسام والتفاوت، وإتاحة الفرص العادلة للنمو، بما يوفر حياة كريمة للأغلبية العظمى من سكان الأرض.

■ ■ ■